

الملكية الثقافية و " مذكرة التنمية " للمنظمة العالمية للملكية الثقافية

سانجيتا ششيكانت (Sangeeta Shashikant)

مقدمة

إن المعرفة تلعب دوراً أساسياً في التنمية. فإقتصاد الدول المتقدمة تقنياً يعتمد، حالياً، على المعرفة¹، مؤكداً الإستخلاص على أن المعرفة عضواً مهماً و حساساً للتنمية الإقتصادية. إن إستعمال المعرفة لا يمس بها سلباً إذا ما إستعملت من طرف شخص آخر. و كما قال توماس جفرسن (Thomas Jefferson)، " كل من توصل مني بفكرة، توصل مني تعليماً دون أن يحط بمعرفتي الشخصية". و من خاصيات المعرفة أنها إذا ما دخلت إلى الميدان العمومي، فليس هناك من يُقصر في استعمالها.

إن نظام الملكية الثقافية (م.ث.) يخول الإمكانات القانونية لإستملاك المعرفة. إن م.ث. هي مجموعة من الحقوق المُخولة من المجتمع لأشخاص أو منظمات نتيجة أعمالهم الإبداعية، للحماية من الإستعمال الغير المرخص به لأعمالهم لفترة زمنية محدودة. وهذا يعتمد على أن إحتمال حماية م.ث. سيدفع إلى خلق معرفة جديدة تُمكن المخترع من فرصة إسترجاع مصروفاته والحصول على أرباح مستحقة. إن هذه الحقوق يمكن أن تكون على أشكال عدة، كمثل البراءة المسجلة، حقوق المؤلف، تصاميم إسطناعية، علامات مسجلة، إشارات جغرافية و أسرار تجارية. و الإنتزال على حقوق م.ث. يعتمد على الإعتقاد أن هذا الحق يجب أن يكون متوازناً مع الحاجة إلى حفظ المصالح العمومية، خاصة هناك أين التكاليف الإجتماعية تفوق الأرباح الشخصية.

وبينما هناك عدة شركات، خاصة الدولية الواردة من الدول المتقدمة، التي قد وعت بالأرباح الممكنة في إستملاك المعرفة، وخاصة مع التقدم المحصل عليه مؤخراً في التكنولوجيا الحيوية، و في التقنيات المعلوماتية و الإتصالية؛ آخرون يبحثون عن مراقبة إقتصاد المعرفة عن طريق حماية قوية و التطبيق لم.ث.

وكان هذا هو الدافع الذي أدى إلى أن مجموعة من الصناعيين من الولايات المتحدة (و.ت.)، المجموعة الأوروبية (ج.أ.) و اليابان (دول تسيطر، من بين غيرها، على صناعات البرامج المعلوماتية، صناعات الأدوية، الصناعات الكيماوية و صناعات التسلية، وغيرها) تضغط بقوة لإدماج قياسات أدنى من م.ث. كجزء من الإلتزامات الشخصية في دورة الأروغواي للكات (GATT)؛ و صممت على إعداد الإتفاق حول حقوق الملكية الثقافية المرتبطة بالتجارة (ت.ج.م.ث.ت) : وهم أكبر الرابحون في جهاز ت.ج.م.ث.ت.. أما الدول السائرة في طريق النمو فهي ضحيته لإعتبارها المستوردة و المستهلكة للتكنولوجيا المنتوجة أساساً من طرف الدول المتقدمة.

إنعكاس أجهزة م.ث. على الدول السائرة في طريق النمو

تبين دراسات أخيرة الإنعكاس العالي للمصاريف المُلزَمة على الدول السائرة في طريق النمو في تطبيقها للإلتزامات المأخوذة في ت.ج.م.ث.ت.. و لاحظ الرئيس السابق للأبحاث السياسية والتجارية في البنك العالمي ميكائيل فينجر (Michael Finger) أن الدول السائرة في طريق النمو أخذت على نفسها، كإلتزامات قانونية داخل ت.ج.م.ث.ت، صرف ٦٠ مليار دولار أمريكي سنوياً. و في هذا الإتفاق ليس هناك، مع ذلك، إلتزامات قانونية لأي دولة عضو لتقديم أي شيء كبديل². وفي بيان آخر للبنك العالمي يقدر أن إزدياد الدخل الصافي من البراءة المسجلة للدول

¹ تقرير حول التنمية العالمية ٩٩/٩٨، المعرفة لصالح التنمية.

² Finger, J.M. (2002), *The Doha Agenda and Development: a view from the Uruguay Round*, Asian Development Bank, Manila.

السة الأكبر تطوراً، نتيجة ت.ج.م.ث.ت، سيصل إلى ٤٠ مليار دولار أمريكي. و الدول الأكبر إستفاداً هي: الولايات المتحدة الأمريكية (١٩ مليار دولار)، ألمانيا (٦,٨ مليار دولار)، اليابان (٥,٧ مليار دولار)، فرنسا (٣,٣ مليار دولار)، المملكة المتحدة (٣ مليار دولار) و السويد (٢ مليار دولار). أما الدول السائرة في طريق النمو التي تأخذ على عاتقها أكبر الخسائر تتكون من كوريا الجنوبية (٥,٣ مليار دولار)، الصين (٥,١ مليار دولار)، المكسيك (٢,٦ مليار دولار)، الهند (٩٠٣ مليون دولار) و البرازيل (٥٣٠ مليون دولار)³. و يجب الأخذ بعين الإعتبار كذلك تلك المصاريف المالية و الموارد الإنسانية التي تأخذ على الدول السائرة في طريق النمو لإدارة و تنفيذ القوانين و سياسات م.ث. (إصلاحات القوانين، وكالات المراقبة و تنمية المعرفة القانونية الواجبة).

إن تمديد حقوق م.ث.، زيادة على أثره على إعادة التوزيع، يمكن أن يخلق انعكاساً سلبياً على البحث و التنمية الداخلية، مقصراً في الهندسة المعاكسة، التقليد و تنمية شئى من الجودة الذين كانوا مهمين في تنمية المهارة التقنية في الدول المتقدمة حالياً. وقد كانت هذه الدول المتقدمة مقاومة لتطبيق قوي لمقاييس م.ث. أثناء مستوياتها التنموية البدائية، لإعتبارها عرقلة للإختراعات و التنمية الداخلية⁴. و لم يبق هذا الخيار في متناول الدول السائرة في طريق النمو التي اعتنقت ت.ج.م.ث.ت. و في دراسة قامت بها لجنة حول م.ث.، كونتها الحكومة البريطانية، إستخلصت أن " الدول السائرة في طريق النمو التي حصلت على مقدرات تكنولوجية و إختراعية ملموسات، كانت مصحوبة عامة بنوع من الحماية الضعيفة ل م.ث.، مقارنة بالحماية القوية، مدة حقبة التكوين التنموي لإقتصادها".

الحقوق الأحادية القطب الممنوحة لحامل م.ث. تنتج كذلك إرتقاعاً في الأثمان الأحادية القطب و تصرفات تقصيرية أخرى من طرفهم، وخاصة من طرف الشركات الدولية. و هذا، لربما، يتسبب في مشاكل كأسعار عالية و الحد في الحصول على الحاجيات الجوهرية، كالأدوية مثلاً و الأدوات التربوية، الحصول على المعلومات و التكنولوجيا، و كذلك المواد الأولية المهمة للإنتاج. كل هذا يشكل أدوات بين يدي الدول السائرة في طريق النمو للإسراع بسيرها النموي الخاص.

وهذه فقط بعض من التحديات التي تواجه الدول السائرة في طريق النمو حالياً. بينما الدول النامية لازالت تعمل لإعدادات ت.ج.م.ث.ت، قياسات أكبر إستلزاماً في طريق فرضها على الدول السائرة في طريق النمو بواسطة قياسات و عمليات تنسيق المنظمة العالمية للملكية الثقافية.

المنظمة العالمية للملكية الثقافية ن.ع.م.ث.

لقد كانت ن.ع.م.ث.، من قبل ت.ج.م.ث.ت، الوكالة المتخصصة مبدئياً في دراسة مواضيع م.ث. في عام ١٩٧٠. و أخذت ن.ع.م.ث. مكان المكاتب الدولية الموحدة لحماية الملكية الثقافية (ك.د.و.ج.م.ث.)، كتابة مؤتمر باريس لحماية الملكية الصناعية، و مؤتمر برنة لحماية المؤلفات الفنية والأدبية. في عام ١٩٧٤، تحولت إلى "وكالة متخصصة لمنظمة الأمم المتحدة".

إن عدم وجود آلية تضمن تطبيقها، دفع بالفاعلين في ميدان الصناعة، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تحويل الإطار المراقب ل م.ث. في ن.ع.م.ث. إلى الكات، نظراً إلى أن هذا الأخير يحتوي على آلية للتطبيق و يمكن أخذ قرارات تجارية بهدف تحقيق قياسات م.ث.⁵.

³ البنك الدولي (٢٠٠٢)، التطلعات الإقتصادية العامة و الدول السائرة في طريق النمو.

⁴ Chang, H.J. (2001), *Intellectual Property Rights and Economic Development – Historical Lessons and Emerging Issues*, Third World Network, Malaysia.

⁵ انظر إلى

Musungu, S. F. & Dutfield, G. (2003), *Multilateral Agreements and a TRIPS-Plus world: The World Intellectual Property Organization (WIPO)*, Quaker United Nations Office, Geneva.

([http://www.geneva.quino.info/pdf/WIPO\(A4\)final0304.pdf](http://www.geneva.quino.info/pdf/WIPO(A4)final0304.pdf)). Ver también Drahos, P., and Braithwaite, J., "Who owns the Knowledge Economy ? Political Organizing Behind TRIPS"

موجود ب

<http://www.thecornerhouse.org.uk/item.shtml?x=85821#introduction>

إن ميلاد ت.ج.م.ث.ت. إفترض معضلة ل.ن.ع.م.ث. نظراً لتقصيره من أهميتها كمنظمة رئيسية في مراقبة الملكية الثقافية. وللحفاظ على أهميتها في سنة ١٩٩٥، بدأت ل.ن.ع.م.ث. في التعاون مع المنظمة العالمية للتجارة (ن.ع.ت.)، موفرة مساعدة تقنية للدول الأعضاء في هذه الأخيرة في ميادين ذات علاقة مع ت.ج.م.ث.ت. وقد أخذت ل.ن.ع.م.ث. عليها الشرح للدول المتقدمة، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية و صناعاتها، أنها ما زالت المنظمة التي تحضر قياسات م.ث. و يمكنها أن تحصل على نتائج. وقد تطور هذا إلى موضوع مهم جداً نظراً لأن حوالي ٩٠% من تمويل ل.ن.ع.م.ث. يحصل عليه من الميدان الخاص، عن طريق مداخيل مدفوعة من طرف أصحاب البراءات المسجلة (أغلبهم من الدول المتقدمة) حسب ميثاق تعاون البراءات المسجلة.

و في منشور ل.ن.ع.م.ث. بعنوان الملكية الثقافية- أدوات للتنمية الاقتصادية⁶، قدم المدير العام للمنظمة الدكتور كميل إريس فكرة النظرة السائدة ب.ن.ع.م.ث. إن المنظمة تعتبر أن " غياب ثقافة م.ث. يؤدي إلى إقتصاد محدود، أو إلى التراجع و إلى إنخفاض في الإبداع و الإختراع"⁷. و في خلاصة هذا الكتاب يؤكد أن "م.ث. لا يمكنها أن تقلح إلا داخل ثقافة حيث تكون أهميتها مفهومة و مقبولة، و حيث تُحمى عن طريق قوانين مطبقة بقوة". و بهذا الشكل، "مهمة ل.ن.ع.م.ث. ستبقى العمل لتقوية الحماية و التطبيق لم.ث. ضامنة بهذا متابعة حيوتها".

و تطبق حالياً ل.ن.ع.م.ث. آليات مختلفة لم.ث.، يجعل منها المنظمة الرئيسية التي تشارك بدور فعال في إعداد المقاييس و القواعد للملكية الثقافية. و تحقيقاً لما تعتبره شرعيتها، يعني الحماية القوية ل.م.ث.، أعدت ل.ن.ع.م.ث. مذكرات خاصة ت.ج.م.ث.ت. - زائد، مثلاً "خطة عمل ل.ن.ع.م.ث. حول البراءات المسجلة" و "المذكرة الرقمية ل.ن.ع.م.ث."، لتقريب مقاييس م.ث. إلى الأجهزة المطبقة حالياً في الدول المتقدمة.

مذكرات ت.ج.م.ث.ت. - زائد للمنظمة العالمية للملكية الثقافية

إن " البراءات المسجلة ل.ن.ع.م.ث. هي بادرة بدأها المدير العام ل.ن.ع.م.ث. في عام ٢٠٠٠ بهدف خلق جهاز دولي حول البراءات المسجلة موجه إلى مزيد من التنمية و تنسيق قوانين البراءات المسجلة. كل هذا كان مصمماً لنفع أصحاب البراءات المسجلة، و الذين أغلبهم من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، اليابان و أروبا). و ينتظر أن هذه " المذكرة حول البراءات المسجلة" تنشر إلى الدول السائرة في طريق النمو تلك الأجهزة حول البراءات المسجلة و المصممة حسب نظر الدول المتقدمة⁸.

هناك عدد من الأعمال المرتبطة "بمجتمع المعلومات" تُنفذ في ل.ن.ع.م.ث. و يبرز من بين هذه الأعمال "ميثاق ل.ن.ع.م.ث. حول حقوق المؤلف" (المعروفة ب.ن.ع.م.ث. WCT حسب حروفها البدائية باللغة الإنجليزية)⁹ و "ميثاق ل.ن.ع.م.ث. حول تأدية أو تنفيذ المؤلفات الصوتية المسجلة"¹⁰. و هذه الموثائق تعرف إجماعاً ب "موثائق ل.ن.ع.م.ث. حول الأنترنت" التي تكون طرفاً من "المذكرة الرقمية ل.ن.ع.م.ث. ¹¹، و التي أعلن عنها في شنتبر ١٩٩٩ من طرف

⁶ موجود بالإنجليزية في

http://www.wipo.int/about-wipo/en/dgo/wipo_pub_888/wipo_pub_888_index.htm

⁷ موجز بالإسبانية للكتاب

Idris, K., (2003) *Intellectual Property – A Power Tool for Economic Growth*,

موجود في

http://www.wipo.int/about-wipo/es/dgo/wipo_pub_888/wipo_pub_888_index.htm

⁸ نموذج الولايات المتحدة، على الأخص، قد اعتبر من طرف عدد من المجموعات و الشخصيات المهمة "غير عملياً" وفي حاجة للإصلاح إنظر

Third World Resurgence, Issue No. 171-172 (2004), *Humanizing Intellectual Property: Developing Countries Launch New Initiative*, Third World Network; و إنظر كذلك

Jaffe A. and Lerner, J. (2004), *Innovation and its discontents*, Princeton University Press.

⁹ إنظر إلى

<http://www.wipo.int/treaties/es/ip/wct/index.html>

¹⁰ إنظر إلى

<http://www.wipo.int/treaties/es/ip/wppt/index.html>

¹¹ إنظر إلى

http://www.wipo.int/copyright/es/digital_agenda.htm

المدير العام ل ن.ع.م.ث. في المؤتمر الدولي ل ن.ع.م.ث. حول التجارة الإلكترونية والملكية الثقافية. وإن نصوص هذه المواثيق تعتمد على دراسات مقدمة ل ن.ع.م.ث. من طرف حكومات وطنية، خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية، المجموعة الأوروبية واليابان¹².

و WCT هو الميثاق الأكبر إثارة للجدل، و ينتقد عليه المبالغة في الواجبات المفروضة من طرف ت.ج.م.ث.ت. وقد اقترح بعض النقاد أن هذا الميثاق هو شكل من ضمان أن مقاييس حقوق المؤلف الأمريكي، الذين يواجهون معارضة قوية حتى في هذا البلد نفسه، يتحولون إلى مقاييس دولية و التي يجب أن يتم إعدادها بطريقة إجمالية. وتجبر WCT ، مثلاً، الدول على إعداد قرارات قانونية ذات علاقة بالحيل ضد أشكال من الحماية التكنولوجية مقدمة من طرف الشركات الصناعية المنضوية تحت حقوق المؤلف، للإستجابة للتكنولوجيا الرقمية و التي تمكن من إنتاج نسخ جيدة غير محدودة، بدون ثمن و توزيع عالمي فوري. و يؤكد النقاد على أن هذا يقصر في الحصول على المعلومات للمدرسين، للطلبة، للباحثين و المستعملين، خاصة، في الدول السائرة في طريق النمو.

و قد بينت دراسات أن تطبيقاً مرناً لحقوق المؤلف له إنعكاساً كبيراً في نشر المعرفة، و على المنتجات التي تعتمد على المعرفة، بكل العالم السائر في طريق النمو. و الحصول على مؤلفات تحت حماية حقوق المؤلف في عدد كبير من دول الجنوب، مثلاً، ممكن فقط عبر استنساخ غير مرخص به. و إن الولايات المتحدة الأمريكية في القرن ١٩ ، في المراحل الأولى لنموها، بررت مقاومتها في إعطاء الحماية لحقوق المؤلفين الأجانب معتمدة على الحاجة إلى تغطية متطلباتها الوطنية من المعرفة و العلم.

و تحتضن الدول المتقدمة التي تساند نموذج ت.ج.م.ث.ت. زائد، أن الموافقة أو الإلتحاق بمواثيق ن.ع.م.ث. هو تطوعي. لكن، شروط عدد كبير من الإتفاقيات التجارية القريبة العهد تجبر الدول السائرة في طريق النمو على الإلتحاق بعدد من مواثيق ن.ع.م.ث.¹³.

و تقدم ن.ع.م.ث. كذلك مساعدات تقنية و قانونية للدول السائرة في طريق النمو لإعدادات ت.ج.م.ث.ت. تتركز هذه المساعدة نحو أكثر حماية و تطبيق لحقوق م.ث. وهذا يظهر بإيضاح بموقع ن.ع.م.ث. للأنترنيت، حيث يؤكد أن هذه المقررات للمساعدة التقنية " تكثف في تعديل التجهيزات التحتية القانونية و الإدارية المطلوبة لحماية حقوق م.ث. ". و هذا يشمل الإعداد و التجديد لأجهزة الملكية الثقافية.

إن موقف ن.ع.م.ث. الإيجابي حول حماية قوية ل م.ث. أدى بعدد كبير إلى إنتقاد مقرراتها للمساعدة التقنية التي تشدد على أرباح الملكية الثقافية أكثر مما على مصاريفها¹⁴. و كانت ن.ع.م.ث. قد إتهمت بعدم الإخبار، في بعض الفرص، حول المرونات التي هي رهن الإشارة أثناء مسار إقامة ت.ج.م.ث.ت. و حسب بيان أطباء بدون حدود (Médecins Sans Frontières: MSF) إن ن.ع.م.ث. لم تبلغ الكونبودج حول المرونات الموجودة ، كمثل، عدم الحاجة إلى توفير حماية للبراءات المسجلة للمنتجات الصيدلانية حتى ٢٠١٦ ، حسب إعدادات ت.ج.م.ث.ت. و تصريح الدوحة حول الصحة العمومية¹⁵.

إن الدور و فاعلية الكتابة في تقديم حماية قوية لحقوق م.ث. لصالح بعض الدول المتقدمة (الولايات المتحدة، مثلاً) و بعض المجموعات الصناعية، إشكالي بشكل غريب. و الشعور المهيم هو أن الكتابة تتصرف " كمؤسسة ذات مذكرة خاصة " إذ تصرف في عدة مفاوضات كمون مصالح و زبون.

¹² Ficsor, Mihaly (2002) *The Law of Copyright and the Internet: The 1996 WIPO Treaties, their interpretations and Implementation*, Oxford University Press.

¹³ وللمثل إنظر الفصل حول الملكية الثقافية في إتفاقيات التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية و سنغافورة؛ الولايات المتحدة و المغرب؛ الولايات المتحدة و إثلي و الموجودة في

http://www.ustr.gov/Trade_Agreements/Bilateral/Section_Index.html

¹⁴ إنظر إلى

Third World Resurgence, Issue No. 171-172 (2004); Musungu, S. F & Dutfield, G. (2003); CDPI (2002)

¹⁵ MSF Briefing Paper (2003), *Doha Derailed: A Progress Report on TRIPS and Access to Medicines* (<http://www.accessmed-msf.org/documents/cancunbriefing.pdf>)

و بهذا الشكل تبحث الكتابة، في عدد كبير من الحالات أحيان المفاوضات على نفعها الخاص أو نفع مموليتها. و كمثل قريب العهد هو تنظيم ماعرفته ن.ع.م.ث. ب"إستشارات غير رسمية حول العمل المستقبلي للجنة الدائمة حول قانون البراءات المسجلة لن.ع.م.ث. (SCP حسب تسميتها باللغة الإنجليزية)" والذي هو "العمل من أجل الموافقة حول ميثاق يبحث عن تنسيق بين قوانين البراءات المسجلة في العالم". وإستدعي إلى هذه الإستشارات فقط بعض الرسميين المختارين من دول معينة. و دعم التصريح النهائي لهذا الإجتماع إقتراحا مرسولا من طرف الولايات المتحدة و اليابان حول المقرر المستقبلي لعمل SCP، و على الرغم من أن هذا الإقتراح كان قد رُفض من قبل و لعدة مرات من طرف عدد من أعضاء ن.ع.م.ث.. ويفترض، أن من واجب الكتابة القيام فقط بإستشارات غير رسمية لتقرير تواريخ إجتماع SCP. و كنتيجة لهذه الأحداث، رفض عدد من الدول السائرة في طريق النمو نتيجة هذه الإستشارات و إتهموا بشكل شخصي أن ن.ع.م.ث. قد تفاوتت في مهمتها في الإستشارات إذ تطرقت لمواضيع مهمة، بتنظيم هذه الإستشارات بشكل حيث أن الدول المضاضة لإقتراحات التوافق الواردة من الولايات المتحدة، اليابان و أوروبا قد أبعدت¹⁶.

وقد أدت هذه الأحداث إلى عدد من المطالبات من طرف الدول الأعضاء، والمنظمات الغير الحكومية (ن.غ.ج.) و شخصيات بارزة بإصلاح الأجهزة الإجمالية للملكية الثقافية عامة و ن.ع.م.ث. على الأخص.

وفي نونبر ٢٠٠٤، ٥٠٠ مقتصدا مشهورا، وحائزون على جوائز نوبل، وخبراء قانونيون، وأكاديميون، و علماء و جمعيات عمومية لوطنيين أعلنوا "تصريح جونيف حول مستقبل المنظمة العالمية للملكية الثقافية" و حثوا ن.ع.م.ث. على أخذ مذكرة أكثر تعادل لتقديم نقل الإبداع و التكنولوجيا موازية مع المصلحة العامة¹⁷.

ويقترح هذا التصريح إيقاف تطبيق الموائيق الجديدة ومقاييس التوفيق التي توسع و تقوي الأحادية القطبية، و تُحد هوامش السياسات، و تزيد في التقصير للحصول على المعرفة. و يطلب التصريح من ن.ع.م.ث. أن تأخذ بعين الإعتبار خلق أدوات لمحاولة تكوين أجهزة مراقبة الأعمال الغير منافسة؛ و يدعم التصريح خلق مجموعات عمل حول نقل التكنولوجيا و التنمية؛ و يعبر، زيادة على ذلك، عن دعمه لميثاق حول الحصول على المعرفة. و طالب زيادة على ذلك بإصلاح أساسي لمقررات المساعدة التقنية ل ن.ع.م.ث. و تقديم مبادرة إصلاح إلى ندوة ن.ع.م.ث. لإدخال أسلوب لغوي واضح بالنسبة للتنمية.

"مذكرة التنمية" ل ن.ع.م.ث.

و في الجمعية العامة، المحتضنة من ٢٧ شتتير إلى ٥ اكتوبر ٢٠٠٤، شاركت مجموعة تتكون من ١٤ دولة في طريق النمو- الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، كوبا، الإكوادور، الجمهورية الدومينكانة، مصر، إيران، كينيا، البيرو، سيراليون، إفريقيا الجنوبية، طنزانية، و فينيزويلا- معروفين بمجموعة أصدقاء التنمية (ج.ص.ن.) في رعاية إقتراح لإعداد "مذكرة التنمية (ذ.ن.) ل ن.ع.م.ث."¹⁸.

وقد توصلت المبادرة بدعم رائع داخل القاعة أثناء الجمعية العامة (ج.ع.) من طرف عدد كبير من الدول السائرة في طريق النمو ضمنها مصر (باسم دول المجموعة الإفريقية)، سيرلانكة (باسم دول المجموعة الآسيوية)، الهند، باكستان، الفلبين، الصين، عمان، السنغال، إيتيوبيا، بينين، البيرو، كولومبيا، السلفدور، نيكركوا، الأوروغواي، ترينيداد و توبكو، و الجامايك¹⁹.

و لم تكن الدول المتقدمة الرئيسية متحمسة لدعم حركة م.ن. في إطار ل ن.ع.م.ث. وقد إحتضنت المجموعة ب (التي تتكون من الدول الصناعية) أثناء ج.ع. أن المنظمة العالمية للملكية الثقافية عملت مافيه الكفاية لصالح الدول السائرة في طريق النمو. و أكد الأمريكيون، خاصة، على أن إقتراح ذ.ن. يظهر إعماده على مقدمة منطقية خاطئة

¹⁶ إنظر الوثائق المهمة لإجتماع اللجنة الدائمة حول حقوق الملكية الثقافية الموجودة في

http://www.wipo.int/meetings/es/details.jsp?meeting_id=7128.

¹⁷ موجود في

www.cptech.org/ip/wipo/FuturoOMPIDeclaracion.pdf

¹⁸ وثيقة المنظمة العالمية للملكية الثقافية:

WO/GA/31/11.

¹⁹ Khor, M. (٥ اكتوبر ٢٠٠٤) *United Nations: Strong support from South for WIPO "development agenda"*, South NorthDevelopment Monitor (SUNS) #5658,.

مفادها أن الحماية القوية لحقوق م.ب.ث. يمكن أن يكون مضرًا بأهداف التنمية الإجمالية، و أن ن.ع.م.ب.ث. لن تأخذ بعين الاعتبار الإهتمام بالتنمية²⁰.

وقد إنعقدت بعد ج.ع.، ثلاثة اجتماعات دورية حكومية (معروفة ب IIM حسب حروفها البدائية الإنجليزية) لمحادثات مقترحات الدول الأعضاء²¹.

و في أول IIM قدمت ج.ص.ن. خطة إصلاحات مدققة للتأمين على أن " تكون أعمال ن.ع.م.ب.ث. و المحادثات حول م.ب.ث. مسافة نحو نتائج متوجهة الى التنمية"، و في آخر مرحلة إعطاء الأسبقية " لبعث التنمية" في جميع أعمال ن.ع.م.ب.ث.²² و بما أن ن.ع.م.ب.ث. هي وكالة للأمم المتحدة، فإن المواضيع المرتبطة بالتنمية يجب أن يؤكد عليها داخل أعمال هذه المنظمة. و إعتبرت عدد من الوكالات الدولية أنه لازال هناك الكثير من العمل للحصول على نتائج فعالة لمواجهة تحديات التنمية.

وقد أكد على أن من زعامة هذا المسار هي أهداف الألفي للتنمية للأمم المتحدة (معروفة ب MDGs حسب تسميتها باللغة الإنجليزية)، التي أعدت إلتزامًا ثابتًا للمجموعة الدولية للتطرق إلى مشاكل مهمة و التي تمس الدول السائرة في طريق النمو و الدول الأقل تنمية. و إن خطة العمل للإعداد المتفق عليها في القمة العالمية للتنمية المدعمة (ق.ع.ن.د.)، و إعلان المبادئ في المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (ق.ع.ج.ع.)، و مقرر العمل للدول الأقل تنمية (د.ق.ن.) لحقبة ٢٠٠١-٢٠١٠، و موافقة موننتيري، و تصريح جوهانسبورج حول التنمية المدعمة، و موافقة ساوبولو المتبنى ب UNCTAD XI (حسب تسميتها باللغة الإنجليزية)، و دورة الدوحة حول التنمية لمنظمة التجارة العالمية كلها وضعت التنمية كذلك في مركز إعتباراتها و أعمالها.

إن مقترح ج.ص.ن. إنتقادي إيجاء الشكل الذي ركزت فيه ن.ع.م.ب.ث. في نشر مقاربات قياسية إلى سياسات م.ب.ث. و التي تأخذ عليها أن التنمية هي نتيجة التقوية في الحماية لحقوق م.ب.ث.، بينما يناقش حاليا مدى صلاحية هذه المقاربات. و الإقتراح يؤكد أن مناقشات ن.ع.م.ب.ث. لم تأخذ بعين الإعتبار تورط الإرتفاع و مقاييس الحماية لحقوق م.ب.ث. فيما يخص ولوج ونشر العلوم، التكنولوجيا، المعرفة المرتبطة و معرفة الفعل للدول السائرة في طريق النمو.

و قد إدعت كذلك ج.ص.ن. في إقتراحها أن مبادرة ذن. تقدم " تحليلا إنتقاديا للمخلفات، على الدول السائرة في طريق النمو، من جراء تبني أكبر حماية لحقوق م.ب.ث.، على عكس إعتبار هذا الموضوع المجادل فيه كما أنه محكوم بحقيقة كمالية، و إعتبره فقط وجهة نظر أحادية الإتجاه للخواص الحاملين للحقوق، متجاهلين بذلك المصلحة العامة العليا".

وتعترف ج.ص.ن. بأهمية م.ب.ث.، على الرغم من تشديدها على أن هذه ليس هدف بنفسها لكن وسيط لدعم النفع المشترك، الإختراع، ولوج العلم و التكنولوجيا و الدفع بعدد من الصناعات الإختراعية الوطنية، لهدف ضمان التقدم المادي و الرفاهية على المدى البعيد. و لهذا على ن.ع.م.ب.ث. الإدماج الفعلي لدعم التنمية كواحد من أهدافها الرئيسية، كما جاء في إتفاق ن.م.ب.ث. - ن.ع.م.ب.ث. لعام ١٩٧٤.

إن مبادرة ج.ص.ن. ل"مذكرة للتنمية" ل ج.ص.ن. تذكر أربعة نقاط ثابتة:

- ١- مراجعة شرعية و سلطة ن.ع.م.ب.ث.
- ٢- دعم إعداد مقاييس لصالح التنمية.
- ٣- إعداد مبادئ و إرشادات للمساعدة التقنية و تقييم ن.ع.م.ب.ث.
- ٤- إعداد إرشادات للعمل المستقبلي حول النقل التكنولوجي و سياسات الكفاءات المرتبطة.

و قد رحبت عدة مجموعات من الدول السائرة في طريق النمو تشمل إفريقيا، آسيا، أمريكا اللاتينية و الكرايب، بإقتراحات مذكرة التنمية ل ج.ص.ن.، و أعربوا عن دعمهم لعدد من نقط مبادرة ج.ص.ن.

²⁰ Ibid

²¹ أول IIM : ١١-١٣ أبريل لسنة ٢٠٠٥؛ ثاني IIM : ٢٠-٢٢ يونيو لسنة ٢٠٠٥؛ ثالث (وآخر) IIM : ٢٠-٢٢ يوليو لسنة ٢٠٠٥.

²² وثيقة المنظمة العالمية للملكية الثقافية IIM ٤/١١

و قد طالبت كذلك مجموعة ٧٧ دولة السائرة في طريق النمو (ج٧٧) في ثاني قمة للجنوب بأن "تُدْمج ن.ع.م.ب.ث كوكالة للأمم المتحدة بكل خطتها و أعمالها المستقبلية بُعد التنمية"²³.

و قد حصلت إقتراحات ج.ص.ن. بدعم كبير من طرف المنظمات الغير حكومية ذات مصلحة عمومية. ولما قدم إقتراح ذ.ن. أصليا، صدر تصريح موقّع من طرف ٢٥ منظمة غير حكومية يصف المذكرة كفرصة لا سابق لها بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو و بالنسبة للمنظمات الغير حكومية المهتمة بالتنمية، لإدماج بمذكرة ن.ع.م.ب.ث. المواضيع المرتبطة بالتنمية معجّلة بالدول السائرة في طريق النمو إلى دعم هذا الإقتراح²⁴.

و من قِبَل ثالث IIM، أعربت حوالي ١٣٢ منظمة غير حكومية ذات مصلحة عمومية من الشمال و من الجنوب في تصريح أنها صاحبة عدد كبير من البادئ في إقتراح ج.ص.ن.²⁵.

خلافات بين الشمال و الجنوب

و بالعكس للخطة الواسعة للإصلاحات المُقدّمة من طرف ج.ص.ن. تُعتبر الدول المتقدمة "مذكرة التنمية" في إطار محدود بالمساعدة التقنية²⁶. و الموقف السائد داخل المجموعة ب بأول IIM أن ن.ع.م.ب.ث. تتوفر على بُعد التنمية من قِبَل هذا: مشاركة الدول السائرة في طريق النمو بكل أعمال ن.ع.م.ب.ث. كانت مضمونة و أن هذه المنظمة وقرت حتى الآن مساعدة تقنية كبيرة و التي يمكن مع ذلك تحسينها. و يظهر أن هذه الدول تفضل الموقف و الذي مفاده أن اللجنة الدائمة حول التعاون للتنمية المرتبطة بالملكية الثقافية (ل.د.ت.م.ب.ث.) تأخذ عليها المساعدة التقنية و المواضيع المرتبطة بالتنمية.

و قد إستمرت الخلافات بين الشمال و الجنوب أثناء ثاني IIM. و فضلت الدول المقترحة لمذكرة التنمية على غرار عدد من الدول السائرة في طريق النمو لتنظيم مناقشات IIM على نمطٍ أكثر هيكلية بشكل يُمكن من تقديم تعليمات واضحة خلال الجمعية العامة ل ن.ع.م.ب.ث. لعام ٢٠٠٥. و قد إعتبرت دول أعضاء أخرى، خاصة الدول النامية، أن ل.د.ت.م.ب.ث. هي الوسط الملائم لهذه المناقشات.

و تتخوف م.ص.ن. من أن أقتراحها قد يتهمش إذا إنتقلت المناقشة حول ذ.ن. إلى جهاز آخر الذي يتطرق عادة لمواضيع ترتبط بالمساعدة التقنية و التي تنسم بعدم بروزها. و ترغب الدول الأعضاء في هذه المجموعة، و عدد كبير من الدول الأخرى السائرة في طريق النمو، في أن تُحصل مبادرة ذ.ن. على أسبقية عالية داخل ن.ع.م.ب.ث. و أن تتوفر على مفعول كبير على كل الأعمال و كل اللجن داخل هذه المنظمة. و سوف لن يكن هذا ممكنا إذا ما إنتقلت المناقشة إلى ن.ع.م.ب.ث. و تُفضل هذه الدول على أن تبقى المبادرة تحت الرعاية المباشرة للجمعية العامة الشئ الذي يوفر لها أكبر بروز و أسبقية. و تحولت المصارعة حول وسط المناقشات الملائم إلى الموضوع المركزي لثالث IIM مما أدى إلى فشل المناقشات فيما يخص خطة المستقبل للعمل حول ذ.ن..

و قد إنحصرت مقترحات الدول المتقدمة على تلك المطروحة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة المتحدة و التي حصلت على دعم كبير من طرف "مجموعة ب". و بينما يُمكن للخبراء في التنمية أن يعتبروا أن هذه

²³ ثاني قمة للجنوب، الدوحة، قطر، ١٢-١٦ يونيو لسنة ٢٠٠٥، خطة عمل الدوحة. موجود في

[www.g77.org/southsummit2/doc/Doha%20Plan%20of%20Action%20\(Spanish\).pdf](http://www.g77.org/southsummit2/doc/Doha%20Plan%20of%20Action%20(Spanish).pdf)

²⁴ موجود في

<http://www.cptech.org>

²⁵ موجود في

<http://www.ipjustice.org>

²⁶ و قد أرسلت الولايات المتحدة إقتراحا لكي توصل المنظمة العالمية للملكية الثقافية " إثارة الملكية الثقافية في العالم" كشكل خاص لدعم التنمية. و قد إقتُرحت تشكيل "مقرر لأعضاء المنظمة العالمية للملكية الثقافية"، قاعدة معلومات بالإنترنت لجمع " المنبرعين و الحاصلين على المساعدة من أجل تنمية الملكية الثقافية". وقد إحتضن المقترح الأمريكي على أنه يجب على المنظمة العالمية للملكية الثقافية أن تتركز في إثارة الملكية الثقافية تاركة المسائل المتعلقة بالتنمية لوكالات أخرى للأمم المتحدة. إنظر الوثيقة IIM ٢١١١. و كان أول مقترح للمملكة المتحدة، المرسل خلال أول IIM، يتركز في كيفية إدارة المساعدة التقنية للمنظمة العالمية للملكية الثقافية. و في مقترح ثاني، نصحت المملكة المتحدة بتقوية اللجنة الدائمة حول التعاون للتنمية المرتبطة بالملكية الثقافية للمنظمة العالمية للملكية الثقافية. و قد أبرز المقترح الإيمان بأن "إنعكاس هذا المقترح سيحسن بشكل معنوي نمط رؤية الملكية الثقافية و التنمية من طرف المنظمة العالمية للملكية الثقافية". إنظر لوثائق المنظمة العالمية للملكية الثقافية:

IIM ٥١١ و IIM ٤٢٢

المقترحات لا تُشكّل مورداً مرشداً لمبادرة ذن، فُيعد المسار "معنوياً أخذاً بعين الاعتبار إلتزام الدول المتقدمة بالمناقشة حول م.بث. و التنمية"²⁷.

و في خضم هذا الحادث الإنتقادي وصلت مقترحات إضافية من طرف دول أخرى في طريق النمو (الميكسيك، بحرين، مجموعة إفريقيا)²⁸ مستغلة فرصة تقديم وجهة نظرها فيما يخص م.بث. و التنمية عامة، أو في إطار ن.ع.م.بث.. و قد توصلت مقترحات الميكسيك و البحرين (المُتَبَنِيَّة من طرف الأردن، الكويت، لبنان، الجماهيرية العربية الليبية، عمان، قطر، العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، الإمارات العربية المتحدة و اليمن) بإنتقادات نظراً للمدى و الهدف المحدودين الذين قدما بها²⁹. كلا المقترحات صارا على نهج المقترح المقدم من طرف الولايات المتحدة.

و تعترف خطة المجموعة الإفريقية ب ذن للمنظمة العالمية للملكية الثقافية أن م.بث. واحدة من بين عدد كبير من الآليات للدفع بالتنمية والذي يجب أن تكن هذه الآلية إكتمالية و أن لا تكن مضرة بالجهود من أجل التنمية المحققة شخصياً من طرف الأمم. وللوصول إلى هذا الهدف يجب أن تكون هيكلية م.بث. الدولية الحالية أكثر ديموقراطية، وأن تستجيب للحاجيات و التطلعات، سواء في الدول السائرة في طريق النمو، كما في الدول الأقل نمواً، خاصة فيما يمس بالحالات الحساسة المتعلقة بالحاجيات و راحة المواطنين. و لا يجب أن يُعرقل و أن لا يُخاطر بالحق في حياة جيدة، و الحصول على الحاجيات الحيوية كالأدوية، المواد الغذائية و الطموح في التنمية الثقافية من جراء تطبيق قاس و بدون تمييز لحقوق م.بث.. و يشمل مقترح المجموعة الإفريقية التحليل لسبع مجالات مضبوطة لأخذها بعين الاعتبار في IIM: المساعدة التقنية، إصلاح المجال الغير الرسمي بإفريقيا، المقاولات الصغيرة و المتوسطة، تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات، تنمية الموارد البشرية، هجرة العقول، إستعمال مروانات الآليات الدولية و إعداد المقاييس.

و كلما ارتفعت حرارة المناقشة للمقترحات المقدمة من طرف ج.ص.ن. إلا و عارضتها الدول النامية الرئيسية أو أظهرت دعماً محدوداً أو متحفظاً من هذه المقترحات. و قد كشفت الولايات المتحدة عن ضدها لأي تقدم في مقترحات ج.ص.ن.. و إعتزضت الولايات المتحدة كذلك على مقترح لجنة دائمة لنقل التكنولوجيا لإعتبار أن هذه المواضيع يمكن دراستها داخل الهياكل الموجودة. و قدمت كذلك عدد من الأمثلة ككثباتٍ لتحقيق مسؤوليات ن.ع.م.بث. في مواضيع مرتبطة بالتنمية. و لم تدعم الولايات المتحدة و لو "الميثاق للحصول على المعرفة" لعدم موافقتها على مبدئيات المقترح و إعتبار م.بث. كواحد من المحركات الأساسية للتكنولوجيا، معتبرة بهذا السبب أن الميثاق غير مهم³⁰.

و كان الرد البارد من طرف الدول النامية على "مذكرة التنمية" عامة و على مقترحات ج.ص.ن. بوجه خاص، قد استقبل من طرف العديد من الدول السائرة في طريق النمو كمحاولة لإفلاس هذه المبادرة. و رغبت الدول السائرة في طريق النمو أن تعطي ثالث IIM (التي يجب عليها أصلياً إعداد البيان النهائي لتقديمه لعين الإعتبار أحيان الجمعية العامة لعام ٢٠٠٥) التعليمات للجمعية العامة لمواصلة مسار IIM الذي يجب أن يخبر الجمعية العامة سنة ٢٠٠٦. و إعتباراً لأن الجمعية العامة تتطرق لعدد متنوع من المواضيع فإن بياناً ذا تعليمات واضحة بخطة العمل المستقبلية ل ذن. سوف يعطي دفعة و اجبة للسير إلى الأمام فعلياً بهذا الموضوع. و على الرغم من ذلك تواصلت

²⁷ South Centre and CIEL IP Quarterly Update: *Second Quarter 2005 Intellectual Property and Development: Overview of Developments in Multilateral, Plurilateral and Bilateral Fora.*

²⁸ وثائق المنظمة العالمية للملكية الثقافية IIM، ٣١\١١\٢٠٠٥ و IIM، ٢١\٢\٢٠٠٣ في التتابع.

²⁹ South Centre and CIEL IP Quarterly Update: *Second Quarter 2005.*

³⁰ وقد أدى هذا بممثل البرازيل إلى التعبير عن كبتة بإعتبار أنه يظهر أن الولايات المتحدة ترفض كل ما يمكن أن يخلق تغييراً في هذه المنظمة و قال " أرجو أن لا يكن هذا هو الحال". و شدد على أن " الحصول على المعرفة هو أداة التنمية"، و لاحظ أنه إذا ما صارت المعلومات ملكاً لجمعيات خصوصية فسوف لن تبقى رهن إشارة الناس في العالم كله و هذا يشكل إنشغالاً بال الدول السائرة في طريق النمو خاصة التي سوف لن تتوفر بعد على ولوج للمعلومات. و في رد الولايات المتحدة قالوا أنه على الرغم من تعبيرهم في الرغبة في التدخل في هذه المواضيع، ليسوا متفقين على مبدأ مقترح جمعية أصحاب التنمية التي يبدو أنها تتجاهل حدث تطرق للمنظمة العالمية للملكية الثقافية للمواضيع المتعلقة بالتنمية. إنظر :

Shashikant, S., (٢٦ يوليو ٢٠٠٥) *Development: WIPO "development" meet ends without deciding future work South-North Development Monitor (SUNS) #5850*

المجادلة حول الوسط الملانم لهذا الموضوع و تحولت هذه المجادلة إلى نقطة مركزية في محادثات ثالث وآخر IIM ، معرفة بذلك مناقشة مقترحات مهمة.

و في يوم واحد قبل نهاية آخر IIM، غيرت المجموعة الأوروبية موقفها المرتبط بدعم التجديد لمسار³¹ IIM . و قد كانت المجموعة الأوروبية حتى هذا الحين إلى جانب الولايات المتحدة و دول نامية أخرى تضغط لكي يُعتبر ل.د.ت.م.ث كإطار لمواصلات مناقشات ذن.. و قد نتج عن موقف المجموعة الأوروبية عزّل الولايات المتحدة، اليابان و كندا، الذين لازالوا يدعمون ل.د.ت.م.ث. و على الرغم من ذلك، كان المقترح اللأوروبي محدوداً للإعتبار أن يكون مسار IIM ممون من طرف الإعتمادات المرتقبة في المقرر و ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لل.د.ت.م.ث. و إقترحت المجموعة الأوروبية أن تأخذ بعين الإعتبار فقط بعض المقترحات أحيان مسار IIM و يجب أن تكون محدودة من حيث العدد و زيادة على ذلك أن تكون المواضيع "راشدة" و المقترحات التي تُعتبر راشدة هي التي كانت ترتبط أساسا بمقترحات المساعدة التقنية المطروح بها من طرف أعضاء في ن.ع.م.ث. . و يحاول هذا الإتفاق المحدود تحويل مسار IIM إلى وسط لمناقشة مواضيع المساعدة التقنية. و ليس هناك وضوحاً فيما يخص مصير ل.د.ت.م.ث. إذا ما استعمل التموين لصالح مسار IIM، وماذا سيكون مصير تلك المقترحات المُقدم بها من طرف ذن.، إذا ما استمرت مناقشات مقترحات المساعدة التقنية في الزمن.

وقد إنعقدت إجتماعات غير رسمية لمجموعات صغيرة وراء أبواب مسدودة لحل هذه الخلافات و الإتفاق على محتوى البيان الذي يجب إرساله للجمعية العامة. و قد كان من الصعب، رغم ذلك، إعتبار مقترحات ملموسة أخرى لأرسالها إلى الجمعية العامة إذا لم يُحل مشكل إطار المناقشات (المقترح المدعوم من طرف الدول النامية).

وقد إعترضت عدة بعثات من الدول النامية، مثل كندا، خلال الإجتماعات وراء الأبواب المسدودة على تجديد مسار IIM، لكن خلال الإجتماع التام كانوا حذرين من رفض التعليمات إلى الجمعية العامة لتجديد مسار IIM ، معتصمين بأن الجمعية العامة يجب أن تتخذ القرار حول منتدى النقاش.

و قد قامت الدول السائرة في طريق النمو بمبادرات و تصريحات قوية لصالح إعطاء التعليمات للجمعية العامة لتجديد مسار IIM . و من بين هذه الدول الصين، الشيلي، سيريلانكا، إفريقيا الجنوبية، الجزائر، إيران، نيجيريا، بوليفيا، كومونيبيا و الأردن. و قد دعم المغرب، كمثل للمجموعة الإفريقية، مقترح تجديد شرعية IIM ، مؤكداً أن مقترحاتها لم تتناقش بعد ب IIM ، و يجب أن يتطرق لها بهذه الدورة بمساوات مع المقترحات الأخرى. و لاحظ السنغال على الحاجة للتطرق لجميع المقترحات على قدم المساوات. و قد دعمت كل الدول العربية تقريبا التجديد في الشرعية.

و إحتضنت الهند، في دعمها للتجديد، أنه أخذاً بعين الإعتبار أن الإجتماع لم يناقش جدياً ولو مقترحا فرديا، فمن المنطقي أن نبقى مع IIM . و هذا هو "ما تعودت على عمله". و قد كان ترك موضوع "منتدى" المناقشة مفتوحا مشوشا، إذ لم يكن من العادة إستبدال الحصان في وسط النهر. " طلبوا منا إستبدال الحصان (إشارة إلى مسار IIM (ببغْل (إشارة إلى ل.د.ت.م.ث) ، ولازلنا تائهين فيما يخص فدوى التقدم بهذه النصائح".

و قد إنتهت آخر IIM في وقت متأخر دون الحصول على إتفاق حول التعليمات التي يجب إرسالها للجمعية العامة لن.ع.م.ث. فيما يخص كيفية التصرف مع مبادرة الدول السائرة في طريق النمو لإعداد " مذكرة التنمية" لن.ع.م.ث.. و كنتيجة لعدم القدرة على الحصول على إتفاق معنوي، إُفق فقط على إرسال بيانات أحداث IIM الثلاث، شاملة تأكيدات كل المبعوثين.

إن فشل المناقشات أدى إلى تضارب حول ما إذا كان هذا الفشل متعمداً³². و قد قرر عدد صغير من الدول النامية على حصر الموافقة، بنية استعمال رغبة الدول السائرة في طريق النمو لتوسيع شرعية IIM كأداة تبادل برغبة الدول النامية في التقدم في المفاوضات الراكدة بمقترحات متقدم بها من طرف هذه الدول لدى اللجنة الدائمة للبراءة المسجلة و التي قد رفضت في عدة مناسبات.

و بإتفاق مع هذا المشهد، سئطرح محاولة التبادل خلال إنعقاد الجمعية العامة. ولهذا كان مُهما أن لا يُأخذ أي قرار فيما يخص العمل المستقبلي في IIM، و ترك المناقشات للجمعية العامة (التي سبتبدأ ٢٦ شنتبر ٢٠٠٥) لكي تتخذ القرار.

³¹ و للمزيد من التفصيل في موقف المجموعة الأوروبية إنظر الوثيقة IIM \٣ \٣ الواردة من المنظمة العالمية للملكية الثقافية.

³² Shashikant, S., (2005) *op. cit.*

القمة العالمية لمجتمع المعلومات و مذكرة التنمية لج.ع.م.ث.

في دجنبر ٢٠٠٣، إجتمع ممثلو الحكومات في جنيف بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات و إتفقوا على تصريح مبادئ حيث عبروا عن "الرغبة و الإلتزام المشترك في بناء مجتمع المعلومات متمركزا في الإنسان، إندماجي و متوجها نحو التنمية، حيث يمكن لكل أن يبدع، ولوج إستعمال و تقاسم المعلومات والمعرفة، لكي تتمكن الناس، المجتمع و الشعوب من إستعمال كافة إمكانياتها في الدفع بتنميتها المتجددة و في تحسين جودة حياتها، إعتقادا على غايات و مبادئ وثيقة الأمم المتحدة و إحتراما تاما و دفاعا على التصريح العالمي لحقوق الإنسان"³³.

و نظرا للضغط المُمارس من طرف أغلبية الدول النامية، لم تتطرق وثائق القمة العالمية لمجتمع المعلومات للمشاكل السائد المعرفة، و الذي مفاده أن حقوق الملكية الثقافية يمكن أن تكون حاجزا للحصول على الأهداف العامة الواردة في تصريح المبدأ. و قد كانت الإشارة الواضحة الوحيدة للملكية الثقافية في تصريح المبادئ بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات في الفقرة ٤٢، بالباب "وسط ملائم": "الحماية للملكية الثقافية مهمة لتشجيع التجديد و الإبداع داخل مجتمع المعلومات، كما هو كذلك النشر الواسع، الإذاعة و تبادل المعرفة. و قد يكون التهييج لمشاركة حقيقية لكل فيما يخص مسائل الملكية الثقافية و تبادل المعرفة، بواسطة التعبئة و خلق الكفاءات، عضوا مهما لمجتمع المعلومات الإندماجي".

و في خطة العمل للقمة العالمية لمجتمع المعلومات³⁴، بالباب "الحصول على المعلومات و المعرفة" يقرر أن "تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات تُمكن للسكان ولوج المعلومات و المعرفة في أي مكان كان في العالم و بطريقة فورية عمليا. و يجب أن يتوفر ولوج المعلومات و المعرفة لكل الأشخاص، المنظمات، و الجماعات، " لكن يقرر كذلك أن ولوج المعلومات و المعرفة يجب الوصول إليه " في نفس الوقت الذي تحترم فيه حقوق الملكية الثقافية و يشجع إستعمال المعلومات و تبادل المعرفة".

وبينما لا تشكك الوثائق الحكومية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات في تنظيمات الملكية الثقافية الموجودة، رفض تصريح مُدلى به من طرف منظمات المجتمع المدني، خلال القمة، النتائج الرسمية و التي تُعبر على أن "الأحاديث القطب الثقافية المحدودة، المعروفة كذلك بحقوق الملكية الثقافية، تُمنح فقط لمصلحة المجتمع، و بإيضاح أكبر لتشجيع الإبداع و التجديد" و قدمت تعليمات للأمم المتحدة "للقيام بتحليل أساسي للمُخالفات على الفقر و حقوق الإنسان للنظام الجاري به العمل لقبول و مراقبة المعرفة و المعلومات الموحدة القطب، خاصة عمل ن.ع.م.ث. و السير العملي للإتفاق حول ل.د.ت.م.ث.". و يبرز هذا التصريح كذلك أنه " يجب فعل مايمكن لكي تشجع الأحاديث القطب الثقافية المحدودة على التجديد و لكي تُجازي المبادرة، و تُقادي أن تبقى المعلومات بأيادٍ خصوصية حتى الوقت الذي تفقد عمليا كل فائدة للمجتمع".

و قد طلبت المرحلة الأولى للقمة العالمية لمجتمع المعلومات من الكتابة العامة للأمم المتحدة بإعداد مجموعة عمل لتحكيمية الأنترنيت (ج.ع.ج.أ). و طلب من ج.ع.ج.أ. أن تقدم نتائج عملها في تقرير " للإعتبار والعمل المناسب للمرحلة الثانية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات بتونس سنة ٢٠٠٥ ". و تقدم ج.ع.ج.أ. في تقريرها حول حقوق م.ث.: " على الرغم من أن الكل متفق على أنه من الواجب التوازن بين حقوق الحاملين للملكية و المستعملين، هناك وجهات نظر مختلفة حول الطبيعة المضبوطة لهذا التوازن الأكبر موافقة للأطراف المهمة، و حول ماذا كان جهاز حقوق الملكية الثقافية الحالي الملائم للتطرق إلى المسائل الجديدة التي تطرح لفضاء أنترنيت. و من جهة، أصحاب حقوق الملكية الثقافية منشغلون بالعديد الكبير للمخالفات، كالتقنية الرقمية و التكنولوجيا المتطورة للإستهزاء من طرق الحماية المُعدة لتقادي هذه المخالفات؛ و من جهة أخرى كذلك، المستعملون منشغلون من جراء الأقطاب الصغيرة للسوق، الحواجز للحصول و إستعمال المحتويات الرقمية، و عدم التوازن المحسوس به من جراء مقاييس الملكية الثقافية الجاري بها العمل".

وبخلاصة، وعلى الرغم من أن المناقشات حول موضوع م.ث. قد إستثنيت عمداً من مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات، و أن الدول النامية الرئيسية قد حصلت على نجاح حتى الآن في حصر المناقشات حول م.ث. في أوساط ن.ع.م.ث. و المنظمة العالمية للتجارة، فإن مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات يمكن أن يحقق مشاركة كبيرة و لعب دور فعال في تشكيل نظام جديد لم.ث.

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0004!!PDF-A.pdf³³

http://www.itu.int/dms_pub/itu-s/md/03/wsis/doc/S03-WSIS-DOC-0005!!PDF-A.pdf³⁴

إن مجموعة المجتمع المدني حول البراءات المسجلة، حقوق المؤلفين و العلامات المسجلة³⁵ للقمة العالمية لمجتمع المعلومات قد عبرت بأنه إعتباراً بأن ن.ع.م.ث. وكالة متخصصة للأمم المتحدة، فمن القانوني أن تحصل على مساهمات من القمة العالمية لمجتمع المعلومات ، كقمة للأمم المتحدة. و بالأخص، يتحتم على مسار القمة العالمية لمجتمع المعلومات المساهمة في المبادرة نحو "مذكرة التنمية". و يجب على القمة العالمية لمجتمع المعلومات إعطاء التعليمات لن.ع.م.ث. لكي تتخذ مواقف و سياسات البراءة المسجلة و حقوق المؤلف التي تنفق مع تصريح القمة العالمية لمجتمع المعلومات، و التي تسهل إعداد خطة العمل.

خاتمة

تتبعس الملكية الثقافية على كل أشكال الحياة، و من بينها المواد الأساسية كالأدوية، المواد التبروية، المواد الأولية، و إلى آخره. فمثلاً مدة حماية حقوق المؤلف مُمدد فيها أكثر مما يتطلب فيه من طرف الإتفاق حول ل.د.ت.م.ث. ، يوفر للمواد حماية لمدة زمن مُطول على الرغم من وجوب مرورها إلى الميدان العمومي و بذلك يبقى في متناول الكل وبدون تأدية حقوق المؤلف.

ولهذا فمن المهم التوفر على نظام متوازن لم.ث. .. وإن الإطارات الحالية لم.ث. ، سواء الوطنية أم الدولية، تعود بنفع أكبر لأصحاب م.ث. ، بالمقارنة مع المخلفات المضرة بالصالح العام، و حتى الميدان العمومي. و الدول السائرة في طريق النمو هي الأكثر ضرر من طرف هذه المخلفات السلبية.

و لهذا فإن مراجعة الإطار النظامي الدولي لم.ث. يجب أن تتم لفهم المخلفات على التنمية، المصروفات والأرباح للأطر النظامية الموجودة، و بهذا الشكل تضبط عدم التوازنات، وتدمج، إذا كان واجبا، مروناً، إستثناءات وحدود لهذه الأطر. و الإعداد المستقبلي للقياسات و العيارات التنسيقية، يجب أن لا تحقق إلا بعد دراسة كاملة و فهم لمخلفات هذه الأعمال.

إن مبادرة "مذكرة التنمية" بالمنظمة العالمية للملكية الثقافية هي فرصة مثالية للدول السائرة في طريق النمو للبداية في مسار الإصلاح، و يجب أن تتابع هذه المبادرة بتمسك من طرف هذه الدول.

مراجع

Commission on Intellectual Property Rights (CIPR), "Integrating Intellectual Property Rights and Development Policy." Final Report. London, September 2002.
www.iprcommission.org/graphic/documents/final_report.htm

Musungu, S.F. and G. Dutfield (2003), *Multilateral Agreements and a TRIPS-Plus world: The World Intellectual Property Organization (WIPO)*, Quaker UN Office, Geneva.
www.geneva.quino.info/pdf/WIPO(A4)final0304.pdf).

www.ompi.int/، (ن.ع.م.ث.)، المنظمة العالمية للملكية الثقافية